تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر

The repercussions of the Corona virus (Covid-19): the socio-economic impacts and the most important measures taken to reduce the pandemic in Algeria

العبسي علي
جامعة الوادي – الجزائر
labsi-ali@univ-eloued.dz

تجانية حمزة
جامعة الوادي – الجزائر
tedjania-hamza@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/18 تاريخ القبول: 2020/08/30 تاريخ النشر: 2020/09/30

الملخص:

كشفت أزمة فيروس كورونا المستجد، عن خللٍ واضحٍ في هيكلة الاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، وقد فتح الاقتصاد الموازي الستار، لتبرز فئات واسعة من المجتمع لا تستفيد من التأمين الاجتماعي، الذي يوفّر التأمين في حالة البطالة، كما عرّى الفيروس هشاشة قطاعٍ خفيٍّ في المجتمع، يشكّل فيه العمل اليومي مصدر رزق للملايين، ولقد ركزت هذه الورقة البحثية على تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا في الجزائر، بالإضافة إلى معرفة أهم الاجراءات الواجب اتباعها لتقليل تأثيرات الوباء الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الجزائري. وفي ما يلي بعض التدابير الاقتصادية الواجب على الجزائر اتباعها لمواجهة فيروس كورونا:

- مراجعة المنظومة التشريعية للمحروقات والاستثمارات، بوضع حوافز جديدة للرأس المال الأجنبي.
- توجيه الإنفاق الحكومي المتزايد أولاً إلى قطاع الصحة، ودعم كل الإنفاق الضروري على الوقاية من الفيروس واحتواءه وتخفيفه، بما في ذلك أجور العمل الإضافي وظروف بيئة العمل الأفضل، وكذلك البحث العلمي.
- ضرورة الذهاب إلى مقاربة اقتصادية شاملة تنهي خيار الريع النفطي، يتوجب إصلاحات سياسية شاملة قبل ذلك.

- **الكلمات المفتاح :** الآثار الاجتماعية والاقتصادية، تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19)، التدابير المتخذة في الجزائر.
- **تصنيف JEL :** NL63، N3، Z1، F6

Abstract:

The new Corona virus (covid-19) crisis revealed a clear defect in the structure of the national economy based on oil rents, and the parallel economy has opened the curtain, to emerge broad groups of society that do not benefit from social insurance, which provides insurance in the event of unemployment, and the virus has exposed the fragility of a hidden sector in society In which daily work is a source of livelihood for millions, and this research paper focused on assessing the economic and social impacts of the Corona virus in Algeria, in addition to knowing the most important measures that must be followed to reduce the effects of the economic and social epidemic on Algerian society. The following are some of the economic measures Algeria should take to counter the Corona virus:

- Reviewing the legislative system for hydrocarbons and investments, by setting new incentives for foreign capital.
- Directing the increased government spending first to the health sector, and supporting all necessary spending on preventing, containing and mitigating the virus, including overtime wages and better working environment conditions, as well as scientific research.
- he necessity of going to a comprehensive economic approach that ends the option of oil rents, comprehensive political reforms are required before that.

- **Keywords:** Social impacts; Economic impacts; coronavirus (COVID-19); The case of Algeria.
- **Jel Classification Codes :** NL63; N3 ; Z1; F6 .

المؤلف المرسل: العبسي علي، **الإيميل:** labsi-ali@univ-eloued.dz

I- تمهيد :

من المؤكد أن العالم يشهد أزمة اقتصادية كبيرة انطلقت وليس من السهل تصور مداها الأقصى، وهي أشد وطأة من أزمة الكساد الكبير عام 1929م، وأشد من الأزمة المالية العالمية التي انفجرت عام 2008م والتي قيل عنها إنها لا تحدث إلا كل 100 عام، إن في ظهور مرض فيروس كورونا (COVID-19) يؤدي إلى تفشي للقلق الدولي، حيث انتشرت الحالات الأولى على نطاق واسع في الصين، إلى أن أعلنت منظمة الصحة العالمية أنها جائحة عالمية، إتخذت الحكومات والمنظمات والأفراد إجراءات منظمة واحتياطية لمنع وتأخير انتشار العدوى التي لا يوجد لها لقاح لحد الساعة، إجراءات تتراوح من إلغاء الرحلات الجوية، وطلب الشركات من عمالها البقاء في منازلهم، عدم إدراك الأسواق المالية للصدمات الخارجية. إذ أصبحت هذه الأزمة الصحية العالمية أزمة اقتصادية عالمية بإمتياز. وفي ظل هذه الأزمة الصحية، فإن الشاغل الأكبر هو صحة المتضررين. ومع ذلك، هناك تأثيرات طويلة المدى لها نتائج إقتصادية حتى عندما لا يتم تسجيل حالة واحدة من الجائحة في بلد ما. لكن في بادئ الأمر نلقي نظرة أولاً على الأرقام حتى الآن. تؤكد منظمة الصحة العالمية (WHO) الآن أكثر من 200 دولة متأثرة بأكثر من 4 مليون و445 ألف و562 حالة حول العالم وأكثر من 302 ألف و493 حالة وفاة،2020/05/15. ومع ذلك، يمكن أن يكون معدل الوفيات أبعد بكثير من أرقام الوفيات الفعلية خلال الوباء وبالنظر إلى حقيقة عدم الاختصاص في علم الأوبئة ولا وجود خبرة في الأمراض المعدية، فإننا سنقوم بتدارك العواقب الصحية لنناقش الآثار الاجتماعية والاقتصادية على رفاهية الأسر والمجتمعات. بالنسبة للأسر الضعيفة في البلدان النامية مثل بلدنا الجزائر، يمكن أن يُترجم فقدان الدخل الناتج عن تفشي المرض إلى ارتفاعات في معدلات الفقر، وفقدان الكثير من الوظائف، وانخفاض الوصول إلى الرعاية الصحية بما يتجاوز ذلك. في حين أن انتشار الفيروس (COVID-19) في البلدان المتقدمة يشكل تهديدًا للأنظمة الصحية، فإن الحالات المؤكدة من أفريقيا، وفي العديد من البلدان الأخرى المنخفضة والمتوسطة الدخل تعني أن العديد من الآثار الاقتصادية قد تؤثر على السكان الأكثر ضعفاً في العالم (ايلاف، 2020، صفحة 1)

لا تنحصر آثار فيروس كورونا على الصحّة العالمية وتعداد الضحايا فحسب، ولكن آثاره السلبية وتكاليفه الباهظة بسبب الإجراءات الوقائية المتخذّة في مجالات عدة، حيث عصفت بقطاعات صناعية وخدماتية هامّة لا سيما في الجزائر، مع توقّع تراجع نسبة النموّ لسنة 2020، إلى أدنى مستوياته. ويعتبر البترول المكون الرئيسي لصادرات العديد من الدول العربية، وخصوصًا الجزائر. وبفعل ضغط وآثار إنتشار فيروس كورونا الجديد والذي أدى إلى تراجع معدلات الطلب العالمية من النفط، خصوصًا من الصين والاتحاد الأوربي، وكذلك فشل مجموعة أوبك في الالتزام بقرار خفض إنتاج النفط، في محاولة لضبط أسواق النفط العالمية، وإيقاف انزلاق سعر النفط لمستويات متدنية، فإنّه يُستبعد تعافي أسعار البترول في الفترة القادمة، في منطقة تعتمد على عائدات البترول فإنّ انخفاض سعر البترول يؤدي إلى انخفاض العائدات الحكومية، وهو ما يُؤثر بشكل مباشر على المساحة المالية المتاحة لهذه الحكومات في حال الدخول في كساد اقتصادي، وعليه يمكن صياغة مشكلة الورقة البحثية بالشكل التالي:

كيف يمكن تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد-19) على الجزائر؟

II - الطريقة والأدوات :

1.II- تعريف مرض فيروس كورونا :

- فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخاصة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). ويسمى فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً مرض كوفيد-19 **(WHO, 2020)**.

- مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019. وقد تحوّل كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم **(WHO، 2020)**.

2.II- الفرق بين العزل الذاتي والحجر الصحي والتباعد الجسدي:

الحجر الصحي: يعني تقييد الأنشطة وعزل الأشخاص غير المرضى هم أنفسهم ولكنهم ربما تعرّضوا للإصابة بعدوى كوفيد-19. والهدف هو منع انتشار المرض في الوقت الذي لا تكاد تظهر أي أعراض على الشخص.

العزل: فيعني عزل الأشخاص المرضى الذين تظهر عليهم أعراض كوفيد-19 ويمكنهم نقل عدواه، لمنع انتشار المرض.

التباعد الجسدي: ويعني الابتعاد عن الآخرين جسدياً. وتوصي المنظمة بالابتعاد عن الآخرين مسافة متر واحد (3 أقدام) على الأقل. وهي توصية عامة يتعين على الجميع تطبيقها حتى لو كانوا بصحة جيدة ولم يتعرضوا لعدوى كوفيد-19 **(WHO، 2020)**.

3.II- تقييم الآثار الاقتصادية بوجه عام لجائحة فيروس كورونا :

يشبه الوباء صدمة العرض لأنه يؤدي في الغالب إلى إغلاق الاقتصادات ولا تحظى سوى الأنشطة الأساسية بالإهتمام الكبير. والهدف خلال هذه الأوقات هو محاكاة الاقتصاد العادي الذي يعمل بأكبر قدر ممكن. يجب أن تكون المهمة هنا، جعل الناس مرتبطين بالعمل فقط. لذلك، يجب أن يسعى صانعو القرار إلى تعديل حلقة الطلب الكلي. ونعني ببساطة، عندما تقوم بإغلاق اقتصاد (كما نعيشه اليوم في الجزائر) في حالة جائحة، فأنت بحاجة إلى استبدال الطلب على الأعمال التجارية الخاصة. سيكون القلق الحقيقي هو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتعين عليها عدم العمل والغلق لأسابيع أو أشهر. إذ مهما كانت تعتبر ظاهرة كارثية، الجزء الصحي لا مفر منه. وما يمكن تجنبه هو إبطاء الطلب الكلي، وللقيام بذلك يجب علينا تلبية الطلب للقطاع الخاص، حيث إن السياسات الاقتصادية الكلية الحالية وإستجابة للوباء لن تحل بالتأكيد طلب القطاع الخاص. وهذا بالطبع سيساعد الشركات الكبيرة فقط في هذا الظرف، على عكس الشركات الصغيرة والمتوسطة وموظفيها تتجه نحو "نفق مظلم ."

وفيما يلي بعض السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها من طرف الحكومات: **(ايلاف، 2020، صفحة 2)**

1.خفض معدل السياسة النقدية .

2. إنشاء تسهيلات ائتمانية أي منح قروض خاصة لتمويل إنتاج وشراء وتوزيع السلع والخدمات الأساسية .

3 .دعم القطاع الخاص لاستيراد السلع الأساسية .

هذا التأثير "المباشر" للوباء سيقلل من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الدول. وهذا سيكون سبب يمنع الاقتصاد من الارتداد إلى قوته الكاملة بمجرد انتهاء الوباء في المدى القصير على عكس الركود الاقتصادي، وهنا تكون المعلومات واضحة حول سبب خسائر الاقتصاد، كل هذا بافتراض أن المستهلكين الذين لم يصابوا بعد بهذا المرض لن يغيروا سلوكهم. وهذا بالنسبة للوباء الذي ينتشر تدريجياً، الشيء المستفاد من هذه الورقة البحثية هو أن الوباء لا يجب أن يكون مجرد صدمة إمداد أو تمويل، ولا يمكن أن يكون أيضًا صدمة طلب تصيب قطاعات أكثر من الأخرى اعتمادًا على سلوك المستهلكين. لذلك فإن الكثير من استهلاكنا في الوقت الحاضر يكون من الجانب الاجتماعي، وهذا يعني من خلاله القيام بأشياء تجعلك على اتصال مع أشخاص آخرين مثل الذهاب إلى الفضاءات التجارية الكبرى أو الأسواق أو السفر. وكذلك القطاعات الأخرى التي تقدم خدمات للمواطنين تنطوي على اتصال شخصي (مثل قاعات الحلاقة) والتي يمكن تأجيلها. وإذا بدأ الناس في القلق بشأن الإصابة بالمرض سيؤدي هذا حتما إلى خفض الاستهلاك، سيكون التأثير الاقتصادي أشد من أي أرقام نوقشت حتى الآن، ويمكننا في نهاية المطاف الحصول على بعض الوجبات الإضافية بمجرد انتهاء الوباء لتعويض ما فاتك عندما بقيت في الحجر الصحي ، ولكن من المحتمل أن يكون هناك انخفاض صافٍ في استهلاكك على مدار العام. وهو ما أدركناه عندما قمنا بالتحليل في مقدار استهلاكنا الاجتماعي .**(Wren-Lewis, 2020, p. 109)**

4.II- التأثر المحتمل لفيروس كورونا على الطلب الكلي:

دعنا نناقش تأثير الفيروس التاجي على الطلب الكلي المذكور سابقًا من نسخة مجردة من نموذج New Keynesian القياسي .(Gali 2009) كما هو الحال في التقليد الكينزي، يتم تحديد العمالة والناتج من خلال الطلب الكلي. في المقابل، يعتمد الطلب الإجمالي بشكل إيجابي على نمو الإنتاجية. والسبب في ذلك هو أن نمو الإنتاجية السريع يعزز توقعات العملاء للدخل المستقبلي ، مما يدفعهم إلى إنفاق المزيد في الوقت الحاضر .(Lorenzoni 2009) يؤدي هذا التأثير إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو الإنتاجية (g) والعمالة (l) ، يتضح من منحنى يباني في الشكل التالي:

الشكل (1): أثر فيروس كرونا على الطلب الكلي

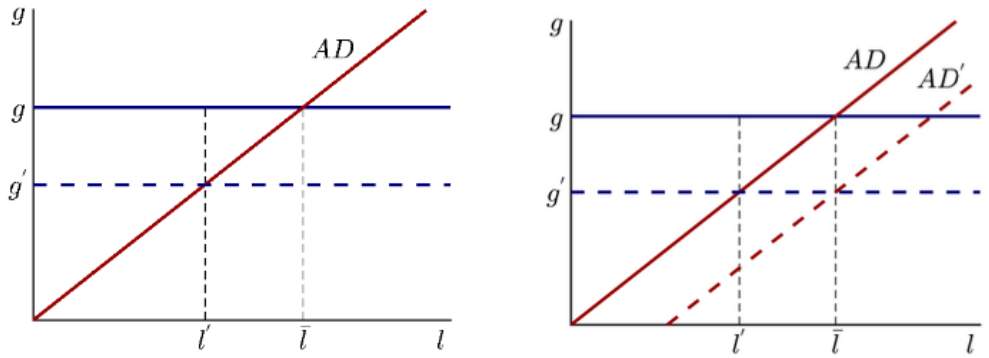

المصدر: بن الحاج جلول ياسين، **الافتصاد الكلي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون، تيارت: 2020، ص94.

إن العمل على المحور الأفقي. نمو الإنتاجية على المحور الرأسي .تخيل أن الاقتصاد الجزائري في البداية يعمل بكامل طاقته النقطة (g) و()، ثم افترض أن وباء الفيروس التاجي يسبب انخفاضًا مستمرًا في نمو الإنتاجية، من g إلى ' g، كما هو موضح في الصورة على اليسار من الشكل 1، فإن النتيجة هي انخفاض الطلب وظهور البطالة اللإرادية من l من 'l وبالتالي أن وباء الفيروس التاجي، من خلال تأثيره السلبي على توقعات العملاء لنمو الإنتاجية في المستقبل.

لنفترض الآن أن البنك المركزي الجزائري يتفاعل من خلال تخفيض سعر الفائدة. وبالتالي يحافظ على التدخل في الطلب الكلي، عن طريق حث العملاء على زيادة الإنفاق والاقتراض من البنوك. بيانياً، هذا يقابل تحول على يمين من منحنى AD إلى 'AD إذا كان الحافز النقدي قويًا بما يكفي، فسيتم استعادة العمالة الكاملة، كما هو موضح في الصورة اليمنى من الشكل 1. وبالتالي فإن النموذج يدعم فكرة أن البنك المركزي قد يحتاج إلى الاستجابة لتفشي COVID-19 عن طريق تخفيف السياسة النقدية. وبالطبع، قد تتعارض هذه السياسة مع سياسات الاقتصاد الكلي أو السياسات المالية الأخرى.

ومع أعلان بنك الجزائر في مطلع فيفري الماضي أن احتياطيات النقد من العملات الأجنبية قد انخفضت إلى 62 مليار دولار في نهاية العام 2019 مقابل نحو 80 مليار دولار في نهاية 2018 و97 ملياراً في نهاية 2017. وقد ينفذ هذا الاحتياطي في السنوات القادمة، حيث حذر بعض الخبراء من أنه "ومع سعر برميل من البترول عند حدود 25 دولارًا وسعر متدن للغاز الطبيعي عند 1،2 أو 2 دولار، تصير 80 في المائة من الحقول الجزائرية غير مربحة". بالإضافة إلى كافة العواقب بالنسبة للجزائر ستكون كارثية، حيث سيتم استنفاد احتياطيات النقد الأجنبي المنخفضة أصلا بشكل سريع، وتفاقم عجز الميزانية وميزان المدفوعات، وانخفاض كبير في قيمة الدينار وارتفاع التضخم، والركود الاقتصادي والنتيجة الطبيعية ستكون بطالة جماعية .ولمواجهة هذا الوضع المثير للقلق، أعلنت حكومة عبد العزيز جراد عن تخفيض بنسبة 30 بالمئة في الميزانية الإدارية لكن دون التعرض لرواتب الموظفين، بالإضافة إلى تخفيض فاتورة الواردات من 38 إلى 28 مليار يورو.

II.5- دورة العرض والطلب الكلي:

في الواقع، إن نمو الإنتاجية مدفوع جزئيًا على الأقل باستثمار الشركات. وتعتمد قرارات الاستثمار بدورها على إجمالي الطلب - فعندما يكون الطلب قوياً، يميل العائد من الاستثمار إلى الارتفاع ، وعلى العكس من ذلك ، فإن ضعف الطلب الكلي الضعيف يقلل من حوافز الشركات للاستثمار. يؤدي هذا التأثير إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو الإنتاجية والطلب الكلي، الذي تم التقاطه بواسطة منحنى GG في الشكل 2. ويتم تحديد التوازن الآن من خلال تقاطع اثنين من المنحنيات الصاعدة. هذا يشير إلى وجود تأثيرات التضخيم: **(Richard Baldwin, 2020, p. 23)**

الشكل (2): دورة العرض والطلب الكلي

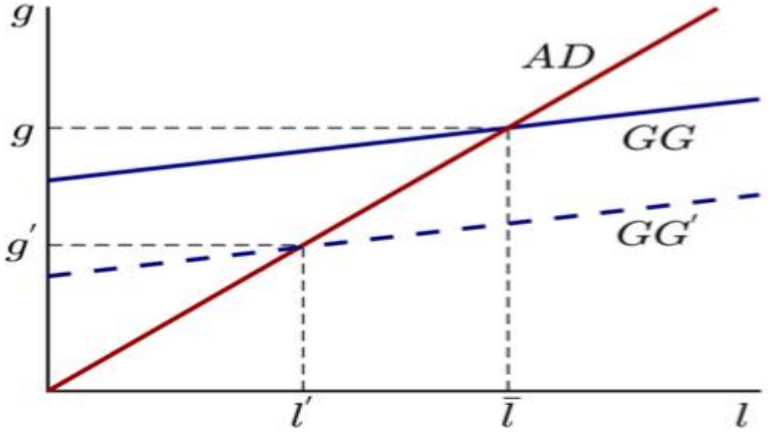

Source: Richard Baldwin، Beatrice Weder di Mauro، **Economics in the time of COVID-19: A new eBook**، CEPR Press Centre for Economic Policy Research، London : 2020، p24.

بالنظر إلى المشهد التجاري والاقتصادي لدينا، لا أقصد تخفيض السياسة النقدية أو تقديم تسهيلات ائتمانية خاصة للشركات الكبيرة هو حجم واحد يناسب الجميع، على الرغم من أنه ليس لدي أي شيء ضد ذلك. هذا يعني القيام بشيء للشركات الصغيرة والمتوسطة. إذا كنت أفعل ذلك ، فإنه يحل محل جزء كبير من الإيرادات للشركات الصغيرة والمتوسطة ، أصحاب الشركات الصغيرة. يجب أن تكون الخطة هي استبدال 80٪ من خسارة إيرادات النشاط التجاري طالما استمر الوباء. يجب أن يكون نموذج الأعمال البسيط: الشركات تذهب إلى البنك - وليس كيانًا حكوميًا جديدًا - والحصول على قرض. وستضمن الحكومة ذلك القرض ، ويُعفى من هذا القرض أو يعاد تسديده دون فائدة في نهاية الوباء أو فترة متفق عليها شريطة إبقاء موظفيها في مكانهم. لذا فأنت تحتفظ بموظفيك والعلاقات شبكة الأعمال في المكان. وعندما تعود الأضواء وتنتهي الوباء، تكون مستعدًا. إذا لم نفعل ذلك، فسوف يكون لدينا تسريحات جماعية مع ارتفاع البطالة حتى بعد الوباء. والسبب هو أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي لديها

ميزانيات عمومية ضعيفة ولا تستطيع الوصول إلى الائتمان مقترنة بحقيقة أنها هي التي تم الاستغناء عنها. الطريقة الوحيدة للقيام بذلك، هي تلبية الطلب الكلي أو منحهم المال. إذا حصلنا على السياسة بشكل صحيح، فسوف نختبر ما قد يسميه الاقتصاديون الركود والانتعاش على شكل حرف V خلاف ذلك، في اقتصاد هش مثل اقتصادنا في الجزائر، سنكون في ورطة على المدى الطويل (JACOB, 2020, p. 3).

II.6- قنوات التأثير على الاقتصاد العالمي:

هناك عدة قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، وهي: **(الخاطر، 2020، الصفحات 1-2)**

1- التبادل التجاري، إذ يؤدي إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على الطاقة.

2- الترابط المالي، وقد طال تأثيره المادي والمعنوي على أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي.

3- السياحة والنقل، إذ خفض معدل الرحلات وأغلق العديد من المطارات حول العالم، فهو يؤثر على العرض والطلب العالميين، أما على مستوى الاقتصاد المحلي للدول فيؤثر الفيروس من خلال ثلاث قنوات:

(أ) إعاقة النشاط الاقتصادي، وذلك عبر إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسوق، وإضعاف العرض والطلب، وهناك مدن وضعت تحت حظر التجول وتحولت إلى مدن أشباح كما شهدنا في الصين وإيطاليا، والعدد آخذ في الازدياد حول العالم.

(ب) تكاليف التصدي والاحتواء من إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة وآخذة في الارتفاع.

(ج) الثقة واليقين، فالارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة، ويؤدي ذلك إلى الإحجام عن الاستثمار والإنفاق والسياحة.

(د) بالمحصلة، سيصيب الفيروس الاقتصاد العالمي بالشلل، إذًا هناك توقعات بتراجع النمو في الصين وحدوث انكماش في اليابان وركود في فرنسا، كما أن هناك دعما ماليا ضخما في ألمانيا، وإغلاقا للمناطق الصناعية في شمال إيطاليا، وخفضا طارئا لأسعار الفائدة إلى حدود الصفر في بريطانيا وأميركا، مع ضخ سيولة هائلة لإنقاذ القطاعي المالي ودعم الاقتصاد في أميركا، وفي منطقة اليورو (750 مليار يورو).

III- النتائج ومناقشتها :

III.1- الوضع الحالي والمستقبلي لتأثيرات الوباء الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر:

لقد كان أثر هذا الفيروس كارثيًا، إذ سيكون للشلل الاقتصادي العالمي انعكاسات وتبعات سلبية جدًا على الاقتصاد الجزائري، فلقد فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة خلال الأيام القليلة الماضية، بسبب تهاوي أسعار البترول في الأسواق العالمية، تحت ضغط جائحة كورونا، وهو ما وضع الحكومة في مأزق جديد تجاه الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد بانفجار وشيك.

إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري في نسيجه الصناعي والاستهلاكي بدرجة رئيسية على الخارج، وتعتبرُ دولة الصين من بين أهمّ مورّديه بالمواد الأوّلية كالحديد والألمنيوم، إضافة إلى بعض المعدّات الطبيّة والصيدلانية، زيادة على مواد واسعة الاستهلاك، كالمواد المدرسية، والألبسة، وبعض اللوازم المنزلية، كما تُعتبر المصانع الصينية المورّد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، حيث توفّر قطع غيار الصناعات الكهربائية والكهرومنزلية والميكانيكية، على غرار الهواتف ولوازم الإعلام الآلي، وفي ظلّ شلل المصانع الصينية، فإنّ العطب في مسار بعض القطاعات في الجزائر سيكون كبيرًا، وقد تختلف التقديرات الاقتصادية للتأثير الوطني المحتمل بشكل كبير، مع خسارة هائلة في الإنتاج. في هذه الحالة، وفي ما يلي تقرير موجز عن تحليل الآثار الاقتصادية الفعلية والمحتملة للأزمة حتى الآن:

- قد يؤدي إلى ركود يحركه الطلب، وخاصة من قطاع الخدمات الذي يوفّر في الجزائر 60 في المائة من فرص العمل، و44 في المائة من الناتج الداخلي الخام، و2.2 في المائة من القيمة المضافة. وهنا، يتوقّع مراقبون تضرّر قطاع الخدمات من تداعيات فيروس كورونا، الذي يعتبر ثالث قطاعٍ رئيسي في الناتج المحلّي الإجمالي، حيث يشمل القطاع الخدمات المصرفية والسياحية والفندقة، والتأمينات، والترفيه والاتصالات وخدمات الإنترنت والمعلومات والنقل وغيرها...

- وعلى غرار قطاع الفندقة، يشهد قطاع الوكالات السياحية صعوبات عديدة، خاصة تلك التي تنشط في السياحة الدينية على غرار الحج والعمرة، حيث قرّرت السعودية تعليق العمرة إلى إشعار آخر في إطار إجراءات الوقاية من تفشي وباء كورونا..

- وفّر قطاع خدمات المطاعم سوق شغل لليد العاملة، سواء المنظمة منها أو أصحاب العمل اليومي، وهي من بين القطاعات التي عرفت صدمة كبيرة نجمت عن هذا الوباء، ويجدر التذكير هنا، بأن الحكومة قرّرت تعليق نشاط المقاهي والمطاعم ضمن إجراءات الوقاية من انتشار الوباء .

- ستنخفض الإيرادات في قطاعات أخرى من الاقتصاد مما يؤدي إلى "الميزانيات المرهقة". سيؤدي هذا إلى مشكلة "الميزانيات التوأم".

- زيادة الديون العامة لتخفيف الصدمة الخارجية والحفاظ على مستويات التوظيف.

- وإذا نظرنا إلى حظيرة السيّارات في الجزائر، خاصّة وسائل النقل والشاحنات، فإن مجمل قطاع غيار السيارات مصدره الصين، وفي ظلّ غلق المصانع الصينية، فإن قطاع غيار السيارات في الجزائر سيعرف بدوره عجزًا بشكل ملحوظ، وبحسب خبراء فإن فترة تسليم البضائع بين الجزائر وبكين، تتراوح تقريبًا بين 3إلى 4 أشهر، وهذا في ظلّ تراجع نشاط الموانئ في العالم.

- التأثيرات المتوقّعة على ندرة المخزون الاستراتيجي، قائمة في ظلّ توقّف العمل في القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة، مما سيسبب غلاء الأسعار.

- قرار مجلس الوزراء الأخير، تخفيض فاتورتها من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار، سيجعل الكثير من الشركات تُعاني من نقص في المادّة الأولية المستوردة، مما سيؤدّي إلى تخفيض إنتاجها، وهو ما سيجبر أصحاب الشركات على تسريح جزءٍ من اليد العاملة.

- وفي اطار ترشيد النفقات، تم تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بتخفيض أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليار دولار، قصد الحفاظ على احتياطات الصرف**(رئاسة الوزراء، 2020)**.

- نظرًا لانهيار أسعار البترول، تمّ تأجيل إطلاق المشاريع المسجّلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها ما عدا في مناطق الظلّ ومستشفى السرطان في الجلفة.

- تأكيد بيان مجلس الوزراء، على عدم المساس بالنفقات المرتبطة بقطاع الصحّة، وتدعيم الوسائل المرتبطة بمكافحة وباء كورونا والأوبئة الأخرى، والإبقاء على مستوى النفقات المرتبطة بقطاع التربية، وصرف منحة 10 آلاف دينار (830 دولارا) للعائلات المتأثرة بتدابير الوقاية من كورونا.

- ضمان الحدّ الأدنى من التوازن المالي، على غرار ترشيد نفقات التسيير على مستوى أجهزة الدولة، كتخفيض ميزانية الرئاسة الجمهورية، وميزانية وزارة الدفاع ووزارة المجاهدين، وإلغاء امتيازات صندوق التقاعد الخاص.

- تصريح مجلس الوزراء بمخطط عمل الحكومة يعتزم إرساء قواعد اقتصادية جديدة، تقوم على ثلاثة محاور، أولها تطوير الموارد البشرية ويشمل إعادة بناء المنظومة الصحية، وإعادة بناء المدرسة والجامعة، وثانيا التحول الاقتصادي من خلال التركيز والاعتماد على الطاقات المتجددة، ثم الاقتصاد الرقمي والمعرفة كمحور ثالث.

- تعهد مجلس الوزراء برفع القيود عن الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وعدم الالتزام بقاعدة 49/51 في المئة إلا في ما يتعلق بالقطاعات الاستراتيجية، وهي القاعدة التي كانت مصدر نفور لمستثمرين أجانب، بينما تمسكت بها الحكومات السابقة بدعوى الحفاظ على السيادة الوطنية**(رئاسة الوزراء، 2020)**.

- مراجعة المنظومة التشريعية للمحروقات والاستثمارات، بوضع حوافز جديدة للرأس المال الأجنبي.

2.III- تهاوي مداخيل البترول في الجزائر تحت ضغط جائحة كرونا:

تعتمد الجزائر، في مداخيلها من العملة الصعبة، على صادراتها من البترول والغاز، بنسبة 98 بالمائة، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50 بالمائة من الجباية البترولية، وتُدفع 70 بالمائة من الرواتب على أساس هذه المداخيل، ومن سوء حظ الجزائر، أن زبونيها الرئيسيين في أوربا والعالم، إيطاليا وإسبانيا، هما الأكثر تضررا حاليا من أزمة فيروس كورونا، ما يثير مخاوف من إمكانية تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، علما أن البلاد ترتبط بأنبوبي غاز نحو إسبانيا، وبآخر باتجاه إيطاليا. وبالتالي الوضع المالي للجزائر سيكون جد حرج، إذ كان المتوقع قبل أزمة كورونا عجز بـ.13 مليار دولار في الميزانية، واليوم مع وصول هذه الأزمة قد يتضاعف، وفي تصريح للخبير المالي سي محمد قائلا: "إذا استمرت أزمة كورونا، فالجباية البترولية التي كانت متوقعة بـ .2800 مليار دينار سيتم تقليصها إلى النصف، وهو ما يعني عجزا إضافيا بـ.1400 مليار دينار يضاف إلى العجز الأصلي المتوقع بـ .1500 مليار دينار، أي أن العجز تقريبا سيتضاعف ليصل إلى ما قيمته 2900 مليار دينار وهو ما يعادل 26 مليار دولار تقريبا" **(محمد، 2020، صفحة 1)**.

ومع التهاوي الكبير في اسعار البترول يستوجب الانتقال الى الاقتصاد غير البترولي من خلال قنوات الثقة والاستثمار الاجنبي، وعليه فإن الحكومة الجزائرية، ستكون بين خيارين، إما اللجوء إلى التمويل غير التقليدي أو ما يعرف إعلاميا بطبع النقود، وهو إجراء سبق للحكومة ما قبل الأخيرة اتخاذه وأثار انتقادات واسعة، وإما الاعتماد على تمويلات خارجية عبر الاستدانة التي تظل من جانبها، خطا أحمرا ترفض الحكومة تجاوزه.

3.III- ضبابية المشهد الاقتصادي والاجتماعي لحالة كورونا في الجزائر:

تبدو الأوضاع تحت السيطرة حتى تاريخ كتابة هذه الورقة البحثية في الأسبوع الثالث من شهر ماي 2020، فبالكاد تجاوزت الإصابات ستة آلاف إصابة(6629)، فيما بلغت الوفيات خمسمئة وسته وثلاثون(536) شخصًا وفقًا للإحصاءات الرسمية **(sante, 2020)**، وهو عدد قليل بالنظر لمدى وسرعة انتشار المرض، كذا بمراعاة عدد وكثافة السكان وضعف مستوى المعيشة وعشوائية الحياة ولا مبالاة أغلب الجزائريين بإجراءات السلامة والوقاية.

ولعل ما يثير القلق عمومًا هو ما نعرفه من هذه الاعتبارات، مع عدم كفاية الإجراءات الجيدة نسبيًا الأخيرة من عزل محدود وعشوائي، وعدم التزام شعبي كاف به، والذي يأتي ضمن ما يبدو من غياب استراتيجية حكومية شاملة لمواجهة المرض .

لكن الأكثر إثارة للقلق حقًا، والذي ربما يفسر جزءًا من هذا الضعف والتردد في الإجراءات، هو ما يبدو من عدم وضوح بشأن المرحلة التي توجد بها الجزائر حاليًا من دورة انتشار المرض، فتتراوح التقديرات ما بين احتمالات مُفرطة التفاؤل ترى أن الجزائر برعاية إلهية ما قد تجاوزت ذروة انتشار المرض فعلًا، بفضل الحرارة المرتفعة أو اكتسابها مناعة القطيع بشكل ما، واحتمالات متشائمة تؤكد أن الجزائر بالكاد تخطت عتبة البداية وأن القادم أسوأ، وبينهما احتمال وسط لا يقل سوءًا فحواه أننا نعيش بالفعل ذروة المرض دون وعي أو تقدير لحجم الإصابات الحقيقي لقلة عمليات الكشف والمسح، وما بين تلك الاحتمالات الثلاثة تتراوح التقديرات بدرجة تعكس تشوشًا هائلًا يقترب من الضرب في الظلام **(sante, 2020)**.

وخطورة هذا التشوش هو عدم القدرة على تقدير الموازنة الدقيقة بين المخاطر الصحية والاقتصادية والاجتماعية، بشكل ييسر تصميم سياسات المواجهة الشاملة للمرض انتشارًا وآثارًا، والتي ستقوم حتمًا على الموازنة بين الخسائر والتوليف بين التضحيات الضرورية لتجاوز الأزمة، والتي تختلف جذريًا بحسب معرفتنا بموقعنا من دورة انتشار المرض، ما يجعل من المستحيل تقريبًا معرفة نقطة التوازن الصحيحة بين كافة هذه الاعتبارات، أي النقطة الأقل تكلفة والأكثر إمكانية، ما بالك ونحن لا نملك أي تقدير ولو مبدئيًا للأفق الزمني للأزمة ومداها الصحي والاجتماعي بشكل عام.

لهذا، سنركز فيما يلي على السيناريو الأسوأ، والأرجح في الوقت نفسه لسوء الحظ، وهو أننا لا نزال في بداية الأزمة، مع احتمالية استطالتها، أي احتمالية استمرار المرض بالانتشار لمدة سنة أو أكثر كما تشير بعض التقديرات.

4.III- الاجراءات الواجب اتباعها لتقليل تأثيرات الوباء الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر:

لتقليل التأثير الاقتصادي والاجتماعي لـCOVID-19 يجب تنفيذ هذه الإجراءات الثلاثة مع أو بدون شدة تفشي المرض للمساعدة في التخطيط الاقتصادي: **(JACOB, 2020, p. 5)**

1- **احتواء الوباء**: احتواء تفشي المرض يتطلب خطة قابلة للتغلب على تفشي الوباء. طالما أن التفشي ينتشر بنشاط الانسان، فقد تكون العديد من سلوكيات الفرد بعقلانية وحكمة تساعد على احتواء الجائحة وهي الخطوة الأولى للتخفيف ليس فقط من الآثار الصحية ولكن أيضا من الآثار الاقتصادية والاجتماعية. حاليًا ، هناك حجر صحي من غاية 31 ماي 2020 .

2- **تعزيز شبكة الأمان**: إن الأسر الأكثر ضعفا هي تلك التي من المرجح أن تتأثر اقتصاديا. غالبًا ما يكون العمال ذوي الأجور الضعيفة هم الأكثر عرضة لفقدان وظائفهم، إذا فاتهم العمل بسبب مرض طويل وتوقف وسائل النقل بسب الحجر الصحي. غالبًا ما يكونون الأقل قدرة على العمل عن بعد لتجنب الإصابة بالفيروس. وهم على الأرجح أقل مدخرات للنجاة من الانكماش الاقتصادي. إن التأكد من وجود شبكة أمان اقتصادية هو مفتاح هذه الفئة. للأسف، لنقول ما إذا كانت هذه الفئة هي جزء من السياسة المالية لم يتحدد بعد .على الطرف الآخر من الطيف، من المتوقع أن يتم تنفيذ تدابير السلامة الصحية بالكامل. يجب تنفيذ التتبع والاختبار على نطاق واسع خلال فترة الحجر هذه إذا أردنا السيطرة على الفيروس.

3- قياس الأثر: إن البيانات المنتظمة بشأن السكان الذين يعانون من أكبر المصاعب، وأي الأعمال المتضررة المساعدة لجمع المعلومات في الوقت المناسب حول تأثيرات كل من التدهور الصحي وسلوك النفور بين الأفراد والشركات في جميع أنحاء البلدان. حتى ونحن نراقب الوضع الصحي في جميع أنحاء البلاد ، فإن رصد الوضع الاقتصادي سيساعد التخطيط الاقتصادي.

4- الشفافية والمشاركة: فلن تنجح أية سياسات أو إجراءات دون معلومات واضحة ومصارحة بالمخاطر مع جماهير الشعب والجهات المحلية والدولية المعنية، وبشكل يعزز التعاون والمشاركة في المواجهة وتنفيذ الحلول، فليست الحكومة لاعبًا منفردًا في مواجهة تحدٍّ بهذه الخطورة والشمول، والذي يتطلب الاستفادة من المبادرات الاجتماعية والشعبية وتفعيل نظم التكافل والتعاضد الاجتماعي، وإفساح المجال للامركزية في بعض المجالات لخفض تكاليف وأعباء التنظيم والإدارة في هذا الوضع المُعقد ثقيل الأعباء **(بلوم، 2018، صفحة 45)**.

5- خفض الأنشطة: وهو البديل المنطقي لسياسة الحظر الشامل عالية التكلفة، الذي يحفظ استمرار الحياة وعدم انهيار الاقتصاد، خصوصًا في الحالة الجزائرية الهشة، حيث يحفظ التوازن ما بين استمرار الحياة وتدفقات السلع الأساسية في حدها

الأدنى، وخفض وتيرة الإصابات لأدنى مستويات ممكنة بشكل تستطيع قدرات السلطات الجزائرية استيعابه **(بلوم، 2018، صفحة 45)**.

6- هندسة التكاليف: وذلك بصياغة وتوزيع تكاليف خفض الأنشطة المباشرة وغير المباشرة بالشكل الذي يخفض مستواها الكلي لأدنى درجة أعباء ممكنة، بتوزيعها بشكل عادل اجتماعيًّا بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة وفقًا لقدراتها، وبشكل متوازن زمنيًّا بين المرحلة الحالية ومرحلة ما بعد الأزمة، وبشكل منضبط تمويليًّا بين الأدوات المالية الأكثر كفاءة والأقل تكلفة، بما ييسر في مجموعه تجاوز الأزمة حال استطالت بأقل خسائر ممكنة **(بلوم، 2018، صفحة 45)**.

وبقى القرار النهائي في فتح الاقتصاد، وتخفيف أو انهاء اجراءات الحجر الصحي أو غلق كل الأنشطة والاقتصاد والحجر التام بيد السلطات العليا في البلد، والشكل الموالي يوضح طريقة التعامل مع معضلة كورونا والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3) : معضلة عربة كورونا في الجزائر

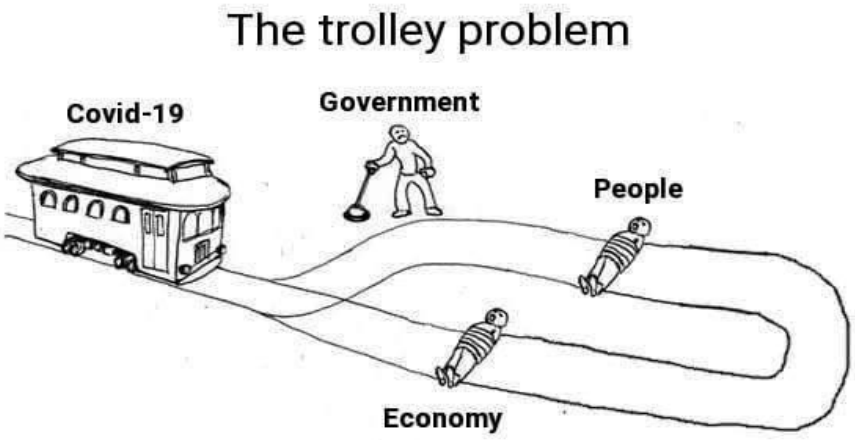

المصدر: ديفيد بلوم وآخرون، **الأوبئة والاقتصاد**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد (55)، يونيو/حزيران 2018، ص 46.

IV- الخلاصة :

من خلال هذه الورقة البحثية، تم الوصول إلى مجموعة من النتائج:

1. ستؤدي ضغوط تقييد التجارة الدولية لاختناقات إنتاجية واستهلاكية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، فإنتاجيًّا ستتأثر الصناعة المحلية بانخفاض توريدات السلع الوسيطة والإنتاجية وقطع الغيار، وستتوقف معها برامج الصيانة وصناعات التجميع الغالبة على الصناعة التحويلية الجزائرية، ما سينعكس جميعه على تدهور القدرة الإنتاجية، بشكل قد يعمّق مشكلات عرض السلع المحلية، الذي سينخفض ابتداءً من خلال رافد العنصر الاستهلاكي من الواردات التي ستقل بسبب تقييد التجارة الدولية، ما سيؤدي جميعه لرفع الأسعار، وتوليد قدر من البطالة بسبب ركود القوى الإنتاجية.
2. ستتجه أغلب القطاعات الخدمية، التي تمثل أكثر من نصف الاقتصاد، إلى الركود، بل وسيقع بعضها بشكل شبه كامل في وهاد الكساد، مثل قطاعات السياحة والفندقة والطيران وما شابه، خصوصًا إذا ما اضطرت الحكومة لفرض حالة الحظر الشامل، إذا تعمقت واستطالت الأزمة، وستلعب هذه القطاعات دورًا هائلًا في تعزيز حالة الركود الكورونية، سواء من خلال تراجع طلبها المُشتق على غيرها من القطاعات، أو من خلال البطالة الهائلة التي ستتسبب بها، مع حصتها البالغة نصف قوة العمل على الأقل.
3. ستعاني عمالة الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي بشكل خاص، من البطالة الواسعة والإجازات غير المدفوعة الطويلة، لضعف الإمكانات المالية لجهات عملهم، وما ستغرق فيه من ركود شديد في أعمالها وإيراداتها بما قد يصل بكثير منها لحد الإفلاس، وبالنظر للنسبة الكبيرة لهذه الشركات، التي تتجاوز 90% تقريبًا من الشركات في الجزائر، والحصة الضخمة لهذه العمالة ضمن قوة العمل البالغة أكثر من 60% في القطاع غير الرسمي وحده، يمكننا أن نتخيل حجم البطالة المحتمل عن حالة الركود في هذا القطاع، وما سينتج عنها هي نفسها من ركود متزايد عبر تأثير المضاعف الكينزي.
4. سترتفع أسعار المواد الغذائية والدوائية وكثير من السلع الضرورية بشكل كبير، مع الاستنزاف المتزايد للاحتياطيات الاستراتيجية منها، وضعف إمكانات الاستيراد الاستهلاكي والإنتاجي وتدهور القدرات الإنتاجية وركود كثير من الأنشطة المساعدة، ما سيتطلب تدخلًا نقديًّا وكميًّا، وحتى صحيًّا واجتماعيًّا، كبيرًا من الحكومة لتغطية العجز في تلك المواد والسلع، وتقديم حماية استثنائية لمنتجيها الفلاحين، للحفاظ على تدفقاتها بالقدر الكافي ووصولها بالكيفية الملائمة من جهة، وضمان بقاء أسعارها

مستقرة ودون قفزات كبيرة من جهة أخرى، ما سيفرض مزيدًا من الضغوط المالية والإدارية على موارد الحكومة وإمكاناتها التنظيمية.

5. ستعاني المنظومة الصحية ضغطًا شديدًا مع تفاقم الإصابات، خصوصًا إذا لم تبادر الحكومة سريعًا للسيطرة على الحركة الحياتية بشكل أكثر جدية وصرامة، ولم تعتمد سياسات أكثر شفافية في التعاطي مع الموقف، ما يحمل تهديدات كبيرة في الحالة الجزائرية، مع الكثافة السكانية الشديدة التي يتميز بها العمران الجزائري، فضلًا عن انتشار العشوائيات منخفضة المستوى المعيشي والصحي، بشكل يسهّل انتشار المرض ويرفع وتيرة إصاباته بشكل أسرع بكثير من قدرة أية منظومة صحية، فضلًا عن منظومة صحية متهاوية أصلًا.
6. أدت حالة الركود شبه العالمية لانخفاض شديد في أسعار البترول، بنسب تتراوح ما بين 50 و65%، ما سينعكس حتمًا على مستويات نشاط وموارد وميزانيات الدول العربية البترولية التي تستضيف ملايين العمال والمهنيين الجزائريين، ما سيرتب أثرًا سلبيًّا مزدوجًا على الحالة الاقتصادية الجزائرية، أولهما: انخفاض تحويلات هؤلاء العاملين والتي تمثل تقريبًا أكبر مصادر الجزائر من النقد الأجنبي الذي تعاني ندرته وضرورته الشديدة، وثانيهما: احتمالية عودة قطاع كبير منهم وحاجته لوظائف وربما مساعدات عاجلة في ظل وضع الركود الموجود فعليًّا، والذي سيعززه الوباء حال انتشاره واستطالة أمده لا قدر الله.
7. ستدفع حالة الركود والمخاوف المتصاعدة لتخارج الاستثمارات الأجنبية، وهروب رؤوس الأموال الساخنة من البورصة والنظام المصرفي، وستقلِّل إقبالها على السندات الحكومية الجزائرية، ما سيقلِّل موارد الدولة من النقد الأجنبي واحتياطياتها الدولارية، ويسبِّب اهتزازات كبيرة في البورصة وأسعار الصرف، وذلك في ظل حالة تراجع للإيرادات من الصادرات، وقبلها الضرائب، مع عبء ثقيل من أقساط وفوائد القروض التي أفرطت الحكومة الجزائرية في الحصول عليها مؤخرًا، ضمن تساهلها في مراكمة مديونية خارجية متصاعدة عبر السنوات القليلة الماضية.
8. ستؤدي حالة الركود الاقتصادي والبطالة الواسعة، في هذا السياق الاجتماعي المأزوم أصلًا، وفي حالة عجز الحكومة المأزومة ماليًّا عن تنفيذ برنامج إنقاذ مالي ضخم، لضغوط أمنية هائلة ربما تفوق قدرة الأجهزة الأمنية على المواجهة، وبشكل قد يؤدي لمزيد من تدهور الحالة الاقتصادية-الاجتماعية-الأمنية المتدهورة أصلًا، لتدخل البلد في حلقة خبيثة من "الركود الاقتصادي-الاضطراب الاجتماعي-التدهور الأمني-الاضطراب السياسي."

٧- توصيات الدراسة:

لقد خلصت هذه الدراسة على مجموعة من التوصيات:

- للسياسة الاقتصادية خيارات لها تأثير مهم على التخفيف من آثار تدابير الاحتواء والسرعة التي يمكن للاقتصاد أن يتكيف فيها مع الظروف الطبيعية بعد تفشي الفيروس.
- توجيه الإنفاق الحكومي المتزايد أولاً إلى قطاع الصحة، ويدعم كل الإنفاق الضروري على الوقاية من الفيروس واحتواءه وتخفيفه، بما في ذلك أجور العمل الإضافي وظروف بيئة العمل الأفضل، وكذلك البحث العلمي.
- دعم الأسر والشركات الضعيفة أمر ضروري.
- تؤدي تدابير الاحتواء والخوف من الإصابة إلى توقف مفاجئ في النشاط الاقتصادي وعنا يجب أن تكون الأولوية لصحة الأفراد، حيث تشمل الخيارات استخدام خطط عمل قصيرة الأجل وتزويد الأسر الضعيفة الدخل بتحويلات مباشرة مؤقتة، بسبب فقدان مداخيلهم من إغلاق الأسواق وحالات التسريح من العمل .
- ان زيادة احتياطي السيولة للشركات في القطاعات المتأثرة ضروري لتجنب التخلف عن سداد الديون من قبل المؤسسات التي بقية تمارس نشاطها.
- يساعد تخفيض الرسوم الثابتة والضرائب ومنح القروض على تخفيف الضغط على الشركات التي تواجه انخفاضًا مفاجئًا في الطلب .
- كما اقترحت الدراسة إلى ضرورة التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي المترابطين عالميا، أي حتى إذا قررت الشركات في أعقاب صدمة هذا الفيروس إعادة الإنتاج وجعله أقل اعتمادًا على بعضها البعض، سيبقى فيروس كرونا وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية مشكلة الجميع،
- ضرورة الذهاب إلى مقاربة اقتصادية شاملة تنهي خيار الريع النفطي، يتوجب إصلاحات سياسية شاملة قبل ذلك، ومن غير المعقول التوجه إلى رؤية اقتصادية جديدة بآليات ووجوه قديمة لا تحوز أي مصداقية في الشارع، وأن الفساد المستشري لا يمكن القضاء عليه أو حتى التقليص من حدته بالمنظومة القائمة.

- الإحالات والمراجع :

1- JACOB, K. (2020). The Socio-economic Impact of COVID-19 on the Economy. The Sierra Leone: Academia.

2- Richard Baldwin, B. W. (2020). Economics in the time of COVID-19: A new eBook. London: CEPR Press Centre for Economic Policy Research.

3- Sante, m. d. (2020). covide19 (sante, gov, dz). Algérie: Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière.

4- Simon Wren-Lewis .(2020) .The economic effects of a pandemic .UK: CEPR Press.

5-https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a- .(MAY, 2020 15) .WHO .coronaviruses?gclid=EAIaIQobChMI9bew-u616QIVzrLVCh1qaADSEAAYASAAEgIOAvD_BwE

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). بيان نص مجلس الوزراء. الجزائر: رئاسة الجمهورية.

7-https://elaph.com/coronavirus-statistics.html?fbclid=IwAR2RHDDI8zv_AIficrzKUxIiz7jcnCA0lk0cQ- .(MAY, 2020 14) . ._21pROKrARryybug9hHF8

8-خالد الخاطر. (2020). قنوات التأثير وجهود الدول.. كيف دمر فيروس كورونا الاقتصاد العالمي. انجلترا: مركز الاقتصاد الكلي ومعهد الفكر الاقتصادي المستجد في جامعة كامبريدج البريطانية.

9- ديفيد بلوم. (2018). الأوبئة والاقتصاد. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد (55).

10- كمال سي محمد. (2020). أثر كورونا على الاقتصاد الجزائري. الجزائر: صحيفة العربي 21 الالكترونية.